

القرار 16 (المراجع في باكو، 2025)

التدابير والإجراءات الخاصة لمصلحة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (باكو، 2025)،

إذ يذكّر

(أ) بقرارات الأمم المتحدة حول برامج العمل لمصلحة أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ب) بالقرار 79/194 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) لأغراض التنمية المستدامة؛

(ج) بالقرار 78/160 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة؛

(د) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

(هـ) بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة، "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)"،

وإذ يضع في اعتباره

(أ) القرار 30 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ب) القرار 25 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تقوية الحضور الإقليمي للاتحاد؛

(ج) القرار 131 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع؛

(د) القرار 135 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في التنمية الدائمة والمستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية¹ وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والإقليمية ذات الصلة؛

(هـ) القرار 139 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛

(و) القرار 214 (بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ز) القرار 218 (بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ خطة "الفضاء 2030": الفضاء باعتباره محركاً للتنمية المستدامة، وفي عملية متابعة تنفيذها واستعراضها؛

(ح) القرار 37 (المراجع في باكو، 2025) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة الرقمية،

وإذ يعترف

(أ) بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة رئيسية من أجل تنفيذ رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015 وعامل تمكيني رئيسي من أجل التنمية الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية، ومن ثم الإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ذات الصلة في الوقت المناسب؛

(ب) بمواطن الضعف والتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما تلك الواقعة في المحيط الهادئ، بسبب العزلة الجغرافية، ومحدودية وفورات الحجم، وقيود البنية التحتية، والاختلافات الكبيرة في المناطق الزمنية، وهي عوامل تُشكّل عوائق مستمرة أمام مشاركتها الكاملة في عمليات الاتحاد، والحصول على المساعدة التقنية والمالية، وفرص بناء القدرات والتطوير المؤسسي؛

(ج) بإعلان لاغاتوي بشأن التحول الرقمي لمنطقة المحيط الهادئ، الذي يلتزم ببناء منطقة محيط هادئ شاملة وموصولة وممكنة رقمياً، مع مراعاة التحديات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية الفريدة للمحيط الهادئ؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(د) باستراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050، والتزام قادة منتدى جزر المحيط الهادئ بإنشاء منطقة موصولة جيداً تضمن الشمول وتوفر بنية تحتية وخدمات آمنة ويمكن النفاذ إليها وبأسعار معقولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) بأن خطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 تتوخى إنشاء بنية تحتية بطراز عالمي المستوى في جميع أنحاء القارة، لدعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وضمان توفير العمل اللائق للجميع؛

(و) بأن استراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا (2020-2030)، الصادرة عن الاتحاد الإفريقي، تطمح إلى إنشاء اقتصاد ومجتمع رقميين شاملين للجميع ومتكاملين لتحسين نوعية حياة المواطنين، وتعزيز المشهد الاقتصادي وتنويعه، وتعزيز ملكية إفريقيا لمستقبلها الرقمي؛

(ز) بأن العديد من الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر إمكانات كبيرة للمساهمة في سد الفجوات الرقمية وتحسين قدرة شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصمود ومتانتها، والتصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإن يلاحظ

(أ) القرار 1 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، بشأن تدابير خاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل النفاذ إلى شبكات الألياف البصرية الدولية؛

(ب) أن الاختلال الحاد في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين هذه البلدان (أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) والبلدان الأخرى، من شأنه أن يزيد من الفجوة الرقمية، التي يمكن أن تستبعد النساء والفتيات وتؤدي إلى إحداث فجوات في إمكانية النفاذ بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة؛

(ج) أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن النفاذ إليها بتكلفة ميسورة في المناطق الريفية والنائية ضرورة لسد الفجوة الرقمية، وأنه يمكن لمشغلي الشبكات، بما في ذلك شبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداء دور في هذا الصدد؛

(د) أن هذه البلدان والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة شديدة التأثير بمستويات الدمار القصوى في البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة للكوارث الطبيعية وغالباً ما تنقصها القدرة على الاستجابة الفعالة لهذه الكوارث والتعافي منها، ما يؤدي إلى تعميق الفجوة الرقمية في تلك البلدان؛

(هـ) وجود بلدان تعاني من محدودية النفاذ إلى أنظمة الكبلات البرية والبحرية الدولية نتيجةً لظروف جغرافية وسياسية؛

(و) أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعمل معاً لتحديد أولويات التنمية المشتركة والالتزامات الإقليمية بشأن التحول الرقمي والقدرة على الصمود والشمول، وهو ما يحظى باعتراف المجتمع الدولي؛

(ز) أن تحقيق الفوائد الكاملة للخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيتطلب سد الفجوات الرقمية وتحقيق النفاذ الشامل؛

(ح) أنه على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك حلول التوصيلية الفضائية، لتوسيع نطاق التوصيلية والتغطية، وتحسين قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية على الصمود، فإن العديد من البلدان النامية تواجه تحديات فريدة تتطلب مزيداً من جهود بناء القدرات من أجل النفاذ الفعال إلى هذه الحلول،

و/إذ يعرب عن تقديره

للتدابير الخاصة المتخذة لمصلحة هذه البلدان في شكل تقديم مساعدة مركزة مقدمة بموجب خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D)،

و/إذ يلاحظ بقلق

(أ) أن شبكات الاتصالات ما زالت في حالة متردية في عدد كبير من هذه البلدان، وذلك في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية والنائية على السواء، على الرغم من جميع التدابير المتخذة حتى الآن؛

(ب) أن الموقع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية يمثل عائقاً أمام إقامة توصيلية شبكة الاتصالات الدولية مع هذه البلدان؛

(ج) الانخفاض المستمر في تدفقات المساعدة التقنية والتمويل الاستثماري من المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف الموجهة إلى هذه البلدان؛

(د) وجود الكثير من البلدان حتى الآن ضمن هذه الفئة؛

(هـ) تدني مستوى الموارد المخصصة للبرنامج الخاص بهذه البلدان،

وإن يدرك

أن شبكات الاتصالات المحسنة في تلك البلدان ستشكل قوة رئيسية يستند إليها انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي وتنميتها، ويمكن أن توفر فرصاً لسبل عيش مستدامة وتدفع عجلة التحول الرقمي،

يقرر

تأييد المجالات الجديدة للأولويات خلال السنوات الأربع القادمة وبرنامج العمل الذي يرتبط بهذه الأولويات لمصلحة هذه البلدان، واستراتيجية تنفيذه،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة الجهود لدعم التعاون بين أعضاء الاتحاد بشأن هذه القضية وتعبئة الموارد لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (بما في ذلك بلدان جزر المحيط الهادئ) والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلاً عن السكان الذين يعانون من نقص الخدمات ويواجهون تحديات خاصة، بما في ذلك من خلال الائتلاف الرقمي للشراكة من أجل التوصيل؛

2 بمواصلة استعراض حالة خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما حددتها الأمم المتحدة، والتي تحتاج إلى تدابير خاصة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد مجالات الضعف الحرجة التي تتطلب إعطاءها الأولوية في التنفيذ؛

3 بمواصلة تقديم تدابير ملموسة إلى مجلس الاتحاد تهدف إلى إدخال تحسينات حقيقية وتوفير مساعدة فعّالة لهذه البلدان من البرنامج الطوعي الخاص للتعاون التقني ومن موارد الاتحاد الخاصة ومصادر التمويل الأخرى؛

4 بتنفيذ برنامج مساعدة هذه البلدان الوارد في خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات تنفيذاً كاملاً، مع مراعاة أولويات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

5 بتوجيه الأولوية للطلبات الواردة من هذه البلدان لدى تنفيذ برامج المساعدة الأخرى التي ينفذها مكتب تنمية الاتصالات (BDT) لمصلحة البلدان النامية وتهدف إلى تحسين الوضع فيها وتقديم مساعدة فعّالة إليها؛

6 بإيلاء عناية خاصة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات في المناطق شبه الحضرية والريفية والنائية في هذه البلدان، لا سيما بالنسبة للمجتمعات النائية، والدور الذي يمكن أن تؤديه شبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توصيل المجتمعات غير الموصولة، بهدف إنجاز النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛

7 بتعزيز تبادل المعلومات والخدمات الاستشارية لتسهيل فهم تلك البلدان لنشر الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك وتكنولوجيا الاتصالات الفضائية، فضلاً عن الفرص والمخاطر ذات الصلة، والاعتبارات السياسية والتنظيمية التمكينية الموصى بها؛

8 بمواصلة العمل لتأمين الهيكل الإداري والتشغيلي اللازم لتحديد احتياجات هذه البلدان من حيث التنمية ولضمان إدارة سليمة للموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

9 بالسعي بنشاط إلى تحسين الموارد البشرية للمكاتب الإقليمية من أجل تنفيذ المبادرات الرامية إلى تلبية احتياجات وأولويات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في حدود الميزانية المتاحة وبما يؤدي إلى تعظيم الحضور الإقليمي؛

10 بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس بشأن هذه المسألة يغطي التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، مع تسليط الضوء على أبرز الإنجازات والتحديات والتوصيات لاتخاذ المزيد من الإجراءات،

يطلب إلى الأمين العام

1 أن يطلب من مؤتمر المندوبين المفوضين (الدوحة، 2026) توفير الميزانية اللازمة من أجل هذه البلدان بهدف تمكين مكتب تنمية الاتصالات من الاضطلاع بأنشطة أساسية ومبرمجة لمصلحتها؛

2 أن يواصل تحسين المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان عن طريق موارد أخرى وخاصة المساهمات الطوعية غير المشروطة وعبر الشراكات الملائمة، وأي فائض من إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية والإقليمية؛

3 أن يقترح تدابير جديدة ومبتكرة قادرة على تأمين أموال إضافية لاستخدامها في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان، مستفيداً من الإمكانيات التي يمكن أن تتيحها الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية كما وردت في برنامج عمل تونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن مجتمع المعلومات؛

4 أن يبذل كل جهد ممكن للتشجيع على التنسيق، والحد من ازدواجية الجهود بين المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في تنفيذ هذا القرار،

يناشد حكومات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

1 الاستمرار في إيلاء أولوية أكبر لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرة على الصمود إلى جانب التخطيط من أجل التصدي للكوارث والحد من المخاطر، واعتماد تدابير وسياسات واستراتيجيات وطنية كفيلة بتسريع تنمية الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القادرة على الصمود في بلدانها من خلال تحرير القطاع وإدخال تكنولوجيات جديدة؛

2 الاستمرار في إيلاء أولوية عالية إلى أنشطة ومشاريع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند اختيار أنشطة التعاون التقني الممولة من المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف؛

3 إعطاء الأولوية لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خطط التنمية الوطنية؛

4 المشاركة بنشاط في التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تعزيز صوت أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وخاصة تلك الموجودة في المحيط الهادئ، في زيادة المشاركة في عمليات تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية وقيادتها،

يناشد الدول الأعضاء الأخرى وأعضاء القطاع

1 إقامة شراكات مع هذه البلدان، إما مباشرة أو بمساعدة من مكتب تنمية الاتصالات، من أجل زيادة الاستثمارات في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها وتنشيط تحديث وميسورية وتوسيع شبكات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القادرة على الصمود في هذه البلدان، بما في ذلك النفاذ إلى شبكات الألياف البصرية الدولية، في محاولة جريئة لتقليل الفجوة الرقمية، التي يمكن أن تستبعد النساء والفتيات وتؤدي إلى إحداث فجوات في إمكانية النفاذ بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النفاذ الشامل عملاً بخطة عمل جنيف والتزام تونس وبرنامج عمل تونس والرؤية لما بعد عام 2015 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 للجنة العالمية لمجتمع المعلومات؛

2 الاعتراف بالتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان غير الساحلية والبلدان غير الساحلية المحاطة ببلدان هي الأخرى غير ساحلية، فيما يتعلق بالحاجة إلى دعم التنسيق في تطوير البنية التحتية الأرضية للتوصيلية الدولية.